

# المرأة الحديدية في وزارة الرباح

## أوقفت مشروع القنيطرة لكشفها

### نقائص في نتائج مكتب الدراسات

تبعد المقال المنشور في عددنا الماضي حول «المرأة الحديدية في وزارة الرباح التي تعرضت لمشروع القنيطرة تضامناً مع الاستقلاليين» توصلت «الأسبوع» بتوضيح من المديرة العامة نادية العراقي التي سبق لجريدةنا أن اتصلت بها قبل نشر الخبر لمعرفة موقفها الحقيقي من المشروع، فقبل لنا مرة إنها في اجتماع. ومرة أخرى إنها مشغولة في مهمة، ورغم أنها تركنا أرقام هواتفنا إلا أن أحداً لم يتصل بنا. مدام العراقي، وبعدما شرنا الخبر، بعثت لنا بتوضيح يؤكد:

**أولاً:** تحدّر الإشارة إلى أن مشروع ميناء القنيطرة الأطلسي يعد من بين المشاريع المهيكلة التي اشتقت عن الإستراتيجية الوطنية للموانئ في آفق 2030 التي أعدتها وزارة التجهيز والنقل ضمن مقاربة تشاركية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية وذلك بهدف إيماج تأثير مختلف الإستراتيجيات القطاعية على الموانئ. وفي هذا الباب وجب التوضيح بأن الوكالة الوطنية للموانئ لم تقم بإعداد الإستراتيجية المينائية كما جاء في مقالكم وإنما صاحبت هذه الإستراتيجية وساحت في إعدادها كباقي الفعاليات الاقتصادية التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بقطاع الموانئ. وكسلطة مينائية تعمل الوكالة على تجسيد على أرض الواقع محاور هذه الإستراتيجية.

**ثانياً:** إن الاجتماع الذي عقد بمقر وزارة التجهيز والنقل لم يطرق لموضوع المشروع في أشغال ميناء القنيطرة الأطلسي وإنما كان مختصاً لأفخاخ النتائج الأولى للدراسة التي تعدّها الوزارة حول هذا المشروع، حيث تمت مناقشة المعطيات الأولى المتعلقة بدراسة السوق وبتوقعات الأزوجة الممكن معالجتها بميناء القنيطرة الأطلسي.

**ثالثاً:** علاقة بالنقطة التي تطرق لها مقالكم حول إغلاق ميناء القنيطرة الحالي، تحدّر الإشارة في هذا الباب أن القرار الذي أصدرته مؤخراً الوكالة الوطنية للموانئ لا يتعلق بالإغلاق، بل بإعادة تمركز أنشطة هذا الميناء وذلك عبر استمرارية فتحه في وجه البوارك المجهزة بمعدات الشحن والإفراج في انتظار إعادة هيكلته.

**رابعاً:** بخصوص «اعتراض مديرية الوكالة الوطنية للموانئ على مشروع ميناء القنيطرة الأطلسي بسبب خلافها مع الوزير الرباح وتحت تأثير استقالة الوزراء الاستقلاليين»، فإن تدخل السيدة نادية العراقي، المديرة العامة للوكالة، خلال الاجتماع السالف ذكره شمل ضرورة تعويق اقتراحات مكتب الدراسات المتعلقة بتحسينات الأزوجة المنتظرة بميناء القنيطرة الأطلسي وبحجم السوق المرتفق لهذا الميناء. وفي هذا الباب، أشارت المديرة إلى بعض النقائص التي شابت نتائج الدراسة التي أجرأها مكتب الدراسات. وتتجلى هذه النقائص فيما يلي:

- غياب دراسة دقيقة حول قابلية تحويل نحو ميناء القنيطرة الأطلسي الأزوجة المعالجة حالياً